الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/50/L.40
24 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٥ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

الفلبين*: مشروع قرار

العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٤٩/١٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا الذي طلبت فيه من الأمين العام أن يقدم تقريرا إليها في دورتها الخمسين عن تنفيذ ذلك القرار،

وإذ تشدد على تجدد طابع الاستعجال الذي يتسم به تعزيز التصنيع كعنصر أساسي في تنمية البلدان النامية وعلى الدور الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في ذلك الخصوص، على نحو ما أعيد تأكيده في إعلان المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز المعتمد في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، وفي الإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ الصادر عن الاجتماع السنوي التاسع عشر لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥[(١)]، وكذلك في القرار AHG/Res.5 (XXXI) الذي أصدره مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

---

* باسم الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) A/50/518، المرفق.

وإذ تسلم بالحاجة الى زيادة التعاون بين البلدان الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى إضافة الى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، في تنفيذ برنامج العقد الثاني،

وإذ تسلم أيضا بالدور الهام الذي يؤديه التصنيع في دعم النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة في افريقيا في سياق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٢]،

وإذ تسلم كذلك بأهمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في تنفيذ برنامج العقد الثاني،

وإذ تحيط علما بالآثار البعيدة المدى للتطورات الأساسية التي طرأت على الأحوال والبيئة الدولية فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، بما في ذلك اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتناقص توافر الموارد اللازمة للتنمية، من أجل تنفيذ برنامج العقد الثاني والحاجة الى تدابير وطنية ودولية متضافرة لتمكين البلدان الأفريقية من التصدي للتحديات التي أوجدتها الاتجاهات الجديدة في التجارة وتدفقات الموارد والتكنولوجيا، بين أمور أخرى،

وإذ تؤكد استمرار الحاجة الى حشد موارد كافية من خلال مبادرات محلية ودولية من أجل تنفيذ برنامج العقد الثاني،

وإذ تلاحظ مع التقدير مختلف المبادرات والاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية التي جرت، بما فيها مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين، المعقود في غابورون، بوتسوانا في الفترة من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والمساهمة الإيجابية التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في عقد وتنظيم محافل للاستثمار الصناعي تهدف الى تنفيذ برنامج العقد الثاني،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)[٣]؛

٢ - تطلب إلى البلدان الأفريقية زيادة التعاون فيما بينها في مجالات السياسة الصناعية والتنمية المؤسسية وتنمية الموارد البشرية والتكنولوجيا والاستثمار، وتطلب الى المجتمع الدولي وضع تلك الجهود موضع التنفيذ؛

---

(٢) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء ثانيا.

(٣) A/50/487.

٣ - تطلب من منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكذلك من منظمة الوحدة الأفريقية وجميع الشركاء الآخرين في عملية التنمية، مواصلة النهوض بدور فعال في تنفيذ برنامج العقد الثاني، في ضوء التعهدات الملتزم بها في هذا الخصوص في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات؛

٤ - تشجع الحكومات الأفريقية على دعم اللجان الوطنية للعقد الثاني بغية رصد تنفيذه رصدا فعالا وعلى صياغة استجابات ملائمة في إطار السياسات العامة للتحديات والمطالب التي أوجدتها التغيرات في البيئة المحلية والدولية المتعلقة بالتصنيع؛

٥ - تؤكد استمرار الحاجة الى توفير مساعدة تقنية ومالية من منظومة الأمم المتحدة ومن مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف لاستكمال جهود البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ أهداف العقد الثاني؛

٦ - تطلب من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تسهل تبادل المعلومات فيما بين الحكومات الأفريقية بشأن الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وبدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بصدد تنفيذ برنامج العقد الثاني كمساهمة في تقارير الأمين العام التالية عن تنفيذ البرنامج؛

٧ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية زيادة مساعداتها المقدمة لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في أفريقيا في ضوء عولمة الإنتاج ونمو التجارة وتدفقات الاستثمار والتكنولوجيا المتصلة به؛

٨ - تطلب من الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع جميع منظمات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، تقريرا عن تنفيذ برنامج العقد الثاني كمساهمة في استعراض منتصف المدة، في عام ١٩٩٦، لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات؛

٩ - تطلب أيضا من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -